

MEANS OF JUDICIAL CONTROL OVER THE LEGALITY OF ADMINISTRATIVE DECISIONS IN THE UNITED ARAB EMIRATES

وسائل الرقابة القضائية على شرعية القرارات الإدارية في دولة الإمارات العربية المتحدة

Humaid Hamad Saeed Alkalbani¹ & Arieff Salleh Rosman²

¹ (Corresponding author). Master Student, Academy of Islamic Civilization, Faculty of Social Sciences and Humanities, Universiti Teknologi Malaysia (UTM). h_alkalbani99@hotmail.com

² Professor, Academy of Islamic Civilization, Faculty of Social Sciences and Humanities, Universiti Teknologi Malaysia (UTM); Member, Islamic Fiqh Academy of Malaysia (AFHAM). aswar@utm.my

Vol. 13. No. 1
April Issue
2022

Abstract

The study aimed to identify the means of judicial oversight on the legitimacy of administrative decisions in the United Arab Emirates, and relied on the descriptive analytical approach, and the comparative approach to achieve the objectives of the study. As it was found that judicial oversight on the legality of administrative decisions is effective by means of the annulment lawsuit, which is an effective weapon in the hands of the litigant and is based on conflicting with the administrative decision in question.

Keywords: Means, Judicial, Control, Administrative, UAE.

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى التعرف على وسائل الرقابة القضائية على شرعية القرارات الإدارية في دول الإمارات العربية المتحدة، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن لتحقيق أهداف الدراسة. حيث تبين بأن الرقابة القضائية على مشروعية القرارات الادارية تكون ذات فاعليه بواسطة دعوى الالغاء التي تعد سلاح فعال في يد المتقاضى وتكون مبينه على محاصمة القرار الاداري محل النزاع.

الكلمات المفتاحية: الوسائل، القضائية، الرقابة، الإدارية، الإمارات العربية المتحدة.

مقدمة

تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بالجهود العديدة من أجل تفعيل وسائل الرقابة القضائية لحسم المشكلات التي تتعرض لها المؤسسات في إقرار شرعية القرارات الإدارية التي تتخذها، وخاصة إصدار

الأحكام في شرعية القرارات الإدارية بعد دراستها، والتعمق بها، وأيضاً التعرف على مكان القوة والضعف في تلك القرارات، والثغرات التي معها إصدار تلك القرارات الإدارية في المؤسسات بشكل عام، وكذلك تقوم بدور كبير في تفعيل وسائل الرقابة القضائية للفصل في المنازعات الإدارية بهدف ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات بشكل عام، ولقد بذلت دور كبير في تفعيل وسائل الرقابة القضائية في شرعية القرارات الإدارية، وتعتبر وسائل الرقابة القضائية من المسائل الجوهرية في تحديد مدى خضوع الإدارة ومحاسبتها على قراراتها الإدارية وإمكانية وقف شرعية القرارات الإدارية التي تتخذها أية مؤسسات بعد الاحتكام للقضاء.

وبالتالي إن الغرض من هذه الدراسة تحديد وسائل الرقابة القضائية على شرعية القرارات الإدارية في دولة الإمارات العربية حسب القانونين الوضعية، والقرارات الإدارية التي بالدرجة الأولى تكون صادرة عن السلطة التنفيذية وتمس حقوق الأفراد وتؤثر فيهم.

إشكالية الدراسة

تأخذ حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة نظام قانوني يجمع بين القوانين المدنية، والشرعية في الفصل بالمنازعات المدنية والإدارية. كما أن المزج بين القوانين الوضعية يجعل الفصل في شرعية القرارات الإدارية غاية في الصعوبة، حيث أن هناك العديد من القرارات الإدارية المتعلقة بأحكام المعاملات المالية المعمول بها في المؤسسات الإماراتية بصفة عامة، وهذا أدى إلى تضارب كبير بين القوانين المستخدمة. حيث أن المؤسسات الإماراتية تفتقر إلى تفعيل وسائل الرقابة القضائية من أجل الفصل بين المنازعات الإدارية، وأيضاً في الإجراءات الإدارية التي يتم اتخاذها، وبالتالي مما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

١. ما مفهوم وسائل الرقابة القضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
٢. ما واقع شرعية القرارات الإدارية في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
٣. ما طبيعة العلاقة بين وسائل الرقابة القضائية وبين شرعية القرارات الإدارية في الإمارات العربية المتحدة؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على الوسائل الرقابة القضائية على شرعية القرارات الإدارية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وبالتالي تسهم هذه الدراسة في الكشف عن وسائل الرقابة القضائية وطرقها وأنواعها وأساليبها التي تم استخدامها وقدرتها على شرعية القرارات الإدارية، وتعد إضافة للمكتبة القانونية في دولة

الإمارات بشكل خاص، والمكتبات العربية بشكل عام، وقد يستفاد من نتائجها وتوصياتها التي من الممكن تعميمها على كافة الإمارات العربية المتحدة.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1. التعرف على مفهوم وسائل الرقابة القضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. إلقاء الضوء على واقع شرعية القرارات الإدارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. إظهار طبيعة العلاقة بين وسائل الرقابة القضائية وبين شرعية القرارات الإدارية في الإمارات العربية المتحدة؟

منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي على مفهوم تاريخ الرقابة القضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وشرعية القرارات الإدارية.

المبحث الأول: مفهوم الرقابة القضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة

إن مصطلح الرقابة القضائية يشير إلى سلطة الحكم على شرعية الأجهزة الإدارية، والتشريعية والقضائية أمام الأفراد، وهو أبرز جزء من القانون في الرقابة القضائية. حيث تمارس الدولة الرقابة على الأجهزة الإدارية من حيث الإلغاء أو التأديب أو الانكشاف من خلال الإشراف على عمل الأجهزة الإدارية، ويجب على السلطة التشريعية تطبيق هذا المبدأ وشرعية القوانين الصادرة من منظور دستوري، وعلى الجهات القضائية إصدار الأحكام التي صدرت والبحث في طريقة تقديم الاستئناف لمراجعة قرار القضاء، لذلك فالقضاء هو الحامي الحقيقي للحقوق، وهي سلطة منح الآثار والالتزامات القانونية، وبدون هذا النوع من السلطة لا يؤخذ في الاعتبار فإن القوانين هي مجرد قواعد نظرية، وبالتالي لا يجد أحد أن هذه القواعد يمكن أن تحقق ميزات الإلزامية والإلزامية¹ وسوف نلقى الضوء بمزيد من الإيضاح في المطالب الآتية:

أ. المطلب الأول: مفهوم وسائل الرقابة القضائية.

ب. المطلب الثاني: مميزات الرقابة القضائية.

¹ بوضياف، عمار. 2010. التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم وسائل الرقابة القضائية

تعد الرقابة القضائية من أكثر أنواع الرقابة ذات أهمية وفعالية لأنها ترتبط بمصالح الأفراد وحقوقهم، وذلك نظراً لتمتع القضاء باستقلالية، والحياد والموضوعية، وضمانات قانونية توليه تحقيق العدالة. والرقابة القضائية هي الرقابة التي يقوم بها القضاء الإداري بحسب التنظيم القضائي، وتعتبر أفضل نوع رقابي عن أعمال الإدارة، حيث أنه أكثر مراعاة للثقة فيما يختص بالمواطنين؛ وذلك لما يتحلى به رجال القضاء من الدراية والمعرفة، والنزاهة والاستقلال في رقابتهم القضائية.^٢

المطلب الثاني: مميزات الرقابة القضائية

تتميز الرقابة القضائية بخصائص تميزها عن كافة أنواع الرقابة بعدد من الخصائص نتناول منها الآتي:

١. تختلف الرقابة القضائية عن الرقابة السياسية والإدارية، فهي لا تلعب دوراً من تلقاء نفسه، بل يجب رفع الدعوى إلى القضاء من الجهات ذات العلاقة ليتمكن القضاء من الاعتماد عليها في ممارسة الرقابة.^٣
٢. يقتصر دور القاضي على مراجعة ما اذا كان السلوك المتنازع عليه يتوافق مع القواعد القانونية ام لا، ولا يمكن توسيعه لمراجعة مدى ملائمة السلوك.^٤
٣. لا يمكن أن تكون أحكام القضاء بعد أن تصبح نهائية، موضوع نزاع، بل يتم فرضها بالقوة إذا دعت الحاجة.^٥

المبحث الثاني: واقع شرعية القرارات الإدارية في دولة الإمارات العربية المتحدة

أنشأت الدولة هيئات رقابية لضمان حسن تطبيق القواعد، والأنظمة، واللوائح من أجل المحافظة على المجتمع، وحماية الحقوق، وبالتالي تهدف الرقابة القضائية على اتخاذ القرارات الإدارية لتطبيق سيادة القانون، فلا يصدر قرار إلا ضمن الحدود القانونية وسوف نلقى الضوء بمزيد من الإيضاح في المطلب الآتية:

أ. المطلب الأول: مفهوم شرعية القرارات الإدارية .

^٢ بن عطا لله، كاملية هبة. ٢٠١٤. الرقابة على القرارات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، مجلة التراث، المجلد ٣، العدد ١٦٥، ص ١٨٧-٢٠٢.

^٣ العوض، علم الدين عبد القادر. ٢٠١٥. الرقابة القضائية على التحكيم: دراية مقارنة في الفقه والقانون، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، ص ٨.

^٤ مرجع سابق، العوض. ٢٠١٥. ص ٤٥.

^٥ داوود، حسن يوسف. ١٩٩٦. الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ص ١٦.

ب. المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الرقابة القضائية وبين القرارات الإدارية.

المطلب الأول: مفهوم شرعية القرارات الإدارية

إن شروط تفعيل الرقابة الإدارية على مشروعية القرار الإداري هي شروط قبول دعوى الإلغاء: وهي تلك الشروط التي لا بد من توافرها حتى تكون دعوى الإلغاء مقبولة أمام القضاء، فعند رفع دعوى الإلغاء تتصدى المحكمة لفحص توافر هذه الشروط من عدمه قبل البحث في موضوع المخالفة، المدعاة ولا يمكن أن تنتقل إلى فحص الموضوع إلا بعد أن تتأكد من توافر شروط القبول الشكلية والا حكم بعد قبول الدعوى.^٦

عرفت المحكمة الاتحادية العليا في دولة الامارات العربية المتحدة أن القرار الإداري هو افصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة وفقا لما تفتضيه أحكام القانون من إنشاء مركز قانوني أو إلغاءه أو تعديله بقصد تسيير مرفق عام.^٧

وتم تعريفه من قبل محكمة القضاء الإداري المصرية "بأنه افصاح الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكنا وجائزا ابتغاء مصلحة عامة".^٨

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الرقابة القضائية وبين القرارات الإدارية

يمكن توزيع أهمية القرارات الإدارية على محورين أساسيين:

المحور الأول: المحور الأكاديمي (النظري)

إن اتخاذ القرار العام، خصوصاً اتخاذ القرار الإداري، موضوعاً مهماً في علم الإدارة، ولا يزال يحظى باهتمام واسع من المنظرين والباحثين. وقبل اتخاذ القرار، كان يحتل قدراً كبيراً من الأدبيات ومجالات البحث لطلاب الإدارة. حتى أصبح مرادفاً للإدارة.^٩

^٦ الطماوي، سليمان محمد. ١٩٦١. القضاء الإداري ورقابته لأعمال الإدارة" دراسة مقارنة"، الطبعة الثالثة، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ٢٥٥.

^٧ المحكمة الاتحادية العليا في دولة الامارات: ١٣/١١/١٩٨٣.

^٨ عمرو، عدنان. ٢٠٠٢. مبادئ القانون الإداري الفلسطيني " نشاطه الإدارة ووسائلها"، بدون طبعة، القدس، المطبعة العربية الحديثة، ص ١٩٥.

^٩ الذهبي، جاسم محمد والعزاوي، نجم عبد الله. ٢٠٠٥. مبادئ الإدارة العامة: منظور استراتيجي شامل، مكتب الجزيرة للتحضير والطباعة والاستنساخ، بغداد، ص ١٢٥.

حتى أصبحت له نظريات ومدخل ومتغيرات بحثية تهدف إلى تحسين فاعلية القرارات الإدارية لتحقيق الأهداف المطلوبة أو منظمات المجتمع المدني أو على مستوى أو أي تجمع يكتسب صفة المنظمة، إلى الحد الذي أصبح فيه نجاح وبقاء المجتمعات ومنظمتها مرهون إلى حد كبير بكفاءة وفاعلية اتخاذ القرار.

المحور الثاني: المحور التطبيقي (العملي)

إن حياة كل فرد منا هي عبارة عن تشكيلة متشابكة ومعقدة ومستمرة من القرارات تبدأ من اللحظة التي يخلق فيها إلى أن تعاد روحه إلى جسده بمشيئة الله تعالى وتتوقف بشكل مؤقت أثناء نموه عندما تفارق الروح الجسد، إن القرارات هي بمثابة اشارات لتحريك سلوكه وموجهة لفعاليتها ولنشاطاته وهي التي تضيف الفرد سمات شخصية واعتبارية معينة، يعرف من خلالها ويصنف بموجبها ضمن احدى أنواع الشخصيات أو أحد أنواع أنماط متخذي القرار وكذلك الحال بالنسبة إلى الجهاز الإداري فهي شخصيات معنوية، وإن ثقافتها التنظيمية تجسدها نوع القرارات التي يمارسها نيابة عنها متخذ القرار، وعليه فإن متخذ القرار (المورد البشري) في الواقع يمارس نوعين من القرارات، قرارات شخصية يتخذها لتنظيم حياته وتحقيق أهدافه وتلبية رغباته عندما يكون خارج حدود المنظمة التي يعمل فيها وأخرى إدارية يتخذها لإنجاز واجباته من خلال ممارسة صلاحياته باتجاه تحقيق اهداف المنظمة عندما يكون مسؤولاً في المنظمة ومستوى فاعلية القرارات تتأثر بشكل كبير بالخصائص الشخصية لمتخذ القرار التي يحددها نوعين من العوامل هما:^{١٠}

- أ. **العوامل الوراثية:** وهي سمات تولد مع ولادة الانسان جزء منها لا قدرة للإنسان على تغييرها وجزء منها سمات نفسية قابلة للتغيير من خلال السمات المكتسبة.
- ب. **عوامل بيئية:** تساهم العائلة والمجتمع والظروف الموقفة إلى تشكيلها، وهذه الخصائص هي التي تؤثر على سلوك متخذ القرار، والشكل التالي يوضح تلك العلاقة.

الخاتمة

تناولت الدراسة وسائل الرقابة القضائية على شرعية القرارات الإدارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتعتبر الرقابة القضائية حجر الاساس الذي يحمي مبدأ المشروعية الذي يمثل المرجعية العليا للحكم في الخلافات التي تنشأ خاصة بين الفرد والادارة العامة، فيما تصدره من قرارات إدارية تتعلق بمراكز قانونية سواء الغاء او تعديل أو إنشاء، واهتم المشرع الاماراتي وتشريعات المقارنة بالرقابة القضائية على نشاط

^{١٠} داغر، منقذ محمد وصالح. ٢٠٠٠. نظرية المنظمة والسلوك التنظيمي، دار الكتب للطباعة، بغداد، العراق، ص ٢٤١ -

الإدارة. حيث وصلت إلى مستوى أصبح فيها النشاط الإداري مجهراً للقضاء الإداري يراقب من خلاله شرعيه هذا النشاط من خلال الوسائل المتاحة للأفراد للطعن في شرعية الأعمال الإدارية. حيث تبين بأن الرقابة القضائية على مشروعية القرارات الإدارية تكون ذات فاعليه بواسطة دعوى الالغاء التي تعد سلاح فعال في يد المتقاضى وتكون مبينه على محاصمة القرار الإداري محل النزاع، حيث يقوم القاضي بفحص المشروعية أي بمعنى رقبه مدى مطابقة القرار الإداري للقواعد القانونية بمعناها الواسع أي التشريع والنظام والقواعد القضائية والمبادئ العامة.

المراجع

- بن عطا لله، كاملية هبة. ٢٠١٤. الرقابة على القرارات الإدارية في النظام القضائي الجزائري. الجزائر: مجلة التراث، المجلد ٣، العدد ١٦، الصفحات ١٨٧-٢٠٢.
- بوضياف، عمار. ٢٠١٠. التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق. الجزائر: جسر للنشر والتوزيع.
- داغر، منقذ محمد وصالح. ٢٠٠٠. نظرية المنظمة والسلوك التنظيمي. بغداد، العراق: دار الكتب للطباعة.
- داود، حسن يوسف. ١٩٩٦. الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. المعهد العلمي للفكر الإسلامي.
- الذهبي، جاسم محمد والعزاوي، نجم عبد الله. ٢٠٠٥. مبادئ الإدارة العامة: منظور استراتيجي شامل. بغداد: مكتب الجزيرة للتحضير والطباعة والاستنساخ.
- الطمراوي، سليمان محمد. ١٩٦١. القضاء الإداري ورقابته لأعمال الإدارة "دراسة مقارنة". القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة.
- عمرو، عدنان. ٢٠٠٢. مبادئ القانون الإداري الفلسطيني "نشاطه الإدارة ووسائلها". القدس، المطبعة العربية الحديثة.
- العوض، علم الدين عبد القادر. ٢٠١٥. الرقابة القضائية على التحكيم: دراية مقارنة في الفقه والقانون. جامعة أم درمان الإسلامية: رسالة ماجستير غير منشورة.

REFERENCE

- 'Amru, 'Adnan. 2002. *Mabadi'u Al-Qanun Al-Idariyy Al-Filistiniyy "Nashatihi Al-Idarah Wa Wasa'iluha"*. Al-Quds, Al-Matba'ah Al-'Arabiyyah Al-Hadithah
- Al-'Awd, 'Ilm Al-Din 'Abd Al-Qadir. 2015. *Al-Raqabah Al-Qada'iyyah 'Ala Al-Tahkim: Dirayah Muqaranah Fi Fiqh Wa Al-Qanun*. Jami'ah Ummu Darman Al-Islamiyyah: Risalah Majistir Ghayr Manshurah.
- Bawdiyaf, 'Ammar. 2010. *Al-Tanzim Al-Idariyy Fi Al-Jaza'ir Bayna Al-Nazariyyah Wa Al-Tatbiq*. Al-Jaza'ir: Jasur Li Al-Nashr Wa Al-Tawzi'
- Bin 'Atallah, Kamiliyyah Hibah. 2014. *Al-Raqabah 'Ala Al-Qararat Al-Idariyyah Fi Al-Nizam Al-Qada'iyy Al-Jaza'iriyy*. Al-Jaza'ir: Majallah Al-Turath, Al-Mujallad 3, Al-'Adad 16, Al-Safhat 187-202
- Daghir, Munqidh Muhammad Wa Salih. 2000. *Nazariyyah Al-Manzimah Wa Al-Suluk Al-Tanzimiyy*. Baghdad, Al-'Iraq: Dar Al-Kutub Li Al-Tiba'ah.

- Dawud, Hasan Yusuf. 1996. *Al-Raqabah Al-Shar'iyah Fi Al-Masarif Al-Islamiyyah*. Al-Ma'ahad Al-'Alamiyy Li Al-Fikr Al-Islamiyy.
- Al-Dhahabiyy, Jasim Muhammad Wa Al-'Azwa'iyy, Najm 'Abdullah. 2005. *Mabadi'u Al-Idarah Al-'Ammah: Manzur Istratijiy Shamil*. Baghdad: Maktab Al-Jazirah Li Al-Takhdir Wa Al-Tiba'ah Wa Al-Istinsakh.
- Al-Tamawiyy, Sulayman Muhammad. 1961. *Al-Qada' Al-Idariyy Wa Raqabatihi Li A'mal Al-Idarah "Dirasah Muqaranah"*. Al-Qahirah: Dar Al-Fikr Al-'Arabiyy, Al-Taba'ah Al-Thalithah.

إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. "فردانا: المجلة العالمية في البحوث الأكاديمية" لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.